

من وزير المالية
إلى

2769

الموضوع: حول الخصم من المورد بعنوان مبالغ راجعة للغير.

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 19 أكتوبر 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركتكم تقدّم خدمات
« حيث تلعب دور الوسيط بين الحرفاء وأصحاب سيارات الأجرة مبيّنين
أنّ حرفاءكم أعلموكم أنّهم مطالبون بتطبيق الخصم من المورد بنسبة 1.5% على المبالغ
المدفوعة لكم والتي تشمل علاوة على عمولتكم المبالغ الراجعة لأصحاب سيارات الأجرة
مما طرح إشكالية تحديد رقم معاملاتكم فطلبتكم معرفة:

- هل يستوجب على حرفائكم تطبيق الخصم من المورد على المبلغ الجملي
المدفوع لكم أي مكافأة سيارات الأجرة وعمولتكم؟

- في صورة تطبيق الخصم من المورد على المبلغ الجملي المفوتر، كيف يمكنكم
استرجاع الخصم من المورد المحتسب على مكافآت سيارات الأجرة؟

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّه عملاً بأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل
الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لا تخضع المبالغ التي يدفعها الحرفاء
لشركتكم والتي تمثل المكافآت الراجعة إلى سائقي سيارات الأجرة للخصم من المورد
باعتبارها لا تكتسي صبغة مقايض بالنسبة لكم.

غير أنّ العمولات الراجعة لكم والمدفوعة من قبل الحرفاء تبقى خاضعة للخصم من
المورد بنسبة 15% وذلك سواء كان الدفع لحسابهم أو لحساب الغير (الأجراء).

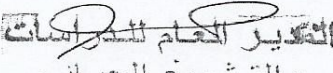
مع العلم أنه في صورة عدم فوترة عمولاتكم ومكافآت سيارات الأجرة كلّ على حدة،
فإنّ الخصم من المورد يطبق بنسبة 15% على المبلغ الجملي المفوتر.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يمكنكم الانتفاع بنظام التصدير الجزئي باعتبار أنّ نشاطكم لا
يمكن أن يكون موجّهاً للتصدير كما أنّ العمولات لا تنتفع بنظام التصدير.

هذا، وتخضع المبالغ التي تدفوعها لسائقي سيارات الأجرة والتي تساوي أو تفوق 1.000 دينار باعتبار جميع الأداءات للخصم من المورد بنسبة 1,5 % .

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه


والتشريع الجبائي
الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي